



## معهد السياسة والمجتمع

# تحوّلات النظام الدولي وإعادة تشكيل الأمن في الشرق الأوسط تقدير استراتيجي قائم على استطلاع نوعي للخبراء: العتبات الثلاث ومستقبل النظام الإقليمي

إعداد وتحليل: علي حجازي

المشاركون في استطلاع الخبراء

إبراهيم فريحات • عماد رواشدة • أحمد جميل عزم  
عمرو حمزاوي • صهيب جوهر • محجوب زويري  
عصام برعي • محمد أبو رمان • محمد ساري الزعبي



## أولاً: مقدمة وسياق الأسئلة

تتقاطع في الشرق الأوسط أسئلة تتصل بطبيعة النظام الدولي وبقواعد الأمن الإقليمي وبقدرة الدول على حماية مصالحها ومجتمعاتها. أعادت الحرب الروسية الأوكرانية طرح مسألة الأمن الأوروبي وحدود الاعتماد على الولايات المتحدة، فيما دفعت الحروب المتعاقبة في المنطقة إلى اختبار العلاقة بين التفوق العسكري والاستقرار السياسي. وتزايد حضور الممرات البحرية والطاقة والبنية التحتية في حسابات الصراع، فأصبحت آثار المواجهة تنتقل إلى دول لا تشارك مباشرة في القتال.

في أوروبا، اتخذ البحث عن قدرات دفاعية أوسع مساراً مؤسسياً، من مظاهره تقديم المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي الكتاب الأبيض للدفاع الأوروبي في 19 آذار/مارس 2025، ضمن توجه لتعزيز الجاهزية بحلول 2030. يشمل هذا المسار الصناعة الدفاعية والذخائر والدفاع الجوي والتعاون في شراء المعدات. لكنه يترك سؤالاً مفتوحاً بشأن مقدار الاستقلال الذي يمكن أن تنتجه هذه الخطوات، وطبيعة العلاقة التي ستنشأ بينها وبين الضمانات الأمريكية القائمة.<sup>1</sup>

إقليمياً، اتسعت تداعيات الحرب على غزة منذ أكتوبر 2023، ثم أضاف الهجوم الأمريكي الإسرائيلي على إيران في 28 شباط/فبراير 2026 والمواجهات التي تلتها مستوى جديداً من المخاطر.<sup>2</sup> وأظهر تحقيق نشرته رويترز في 15 أكتوبر 2026 تعرض مرافق حيوية في دول الخليج لضربات دقيقة، بما وسّع أثر الحرب إلى الطاقة والنقل والبنية الاقتصادية.<sup>3</sup> يعيد هذا السياق طرح السؤال عن قدرة القوة العسكرية على حماية استمرارية الحياة الاقتصادية، وعن الكلفة التي تتحملها دول المنطقة عندما تصبح منشآتها وممراتها جزءاً من أدوات الضغط المتبادل.

تتحرك هذه التطورات بالتزامن مع محاولات لصوغ ترتيبات أمنية وسياسية جديدة. يندرج ضمنها اتفاق الدفاع المشترك بين السعودية وتركيا وباكستان، الذي أعلن توقيعه في مكة في أغسطس 2026، مع بقاء تفاصيل التنفيذ ومدى الالتزامات العملية موضع اختبار.<sup>4</sup> وفي لبنان، يضع قرار مجلس الأمن 2790، الصادر في أغسطس 2025، نهاية عمليات اليونيفيل في 31 ديسمبر 2026 والانسحاب المنظم خلال العام التالي ضمن سياق انتقال أمني يحتاج إلى ترتيبات مؤسسية.<sup>5</sup> أما فلسطين، فتستمر المفارقة بين الدفع الدبلوماسي نحو حل الدولتين، الذي تجسد في تأييد الجمعية العامة إعلان نيويورك في سبتمبر 2025، وبين المخاطر التي تناقشها المداخلات بشأن الأرض والمؤسسات وإمكان التسوية.<sup>6</sup>

انطلاقاً من هذا السياق، يتناول استطلاع معهد السياسة والمجتمع ثلاثة أسئلة مترابطة. يسأل الأول: هل تعكس المواجهة الروسية الأوروبية تحولاً بنوياً في النظام الدولي، وما مساراتها وانعكاساتها على الشرق الأوسط؟ وتكمن أهميته في التمييز بين تغير ميزان القوة العالمي وتغير الالتزامات داخل التحالفات، ثم تحديد ما ينتقل من هذه التحولات إلى المنطقة عبر الطاقة والتسلح والدبلوماسية.

يسأل الثاني: كيف تتفاعل بؤر الصراع في فلسطين وإيران واليمن، وما السيناريوهات الإقليمية الممكنة؟ يتصل هذا السؤال بمدى ترابط الساحات، وبقدرة التسويات الخارجية على التأثير في الفاعلين المحليين، وباحتمال استمرار التصعيد في ملف رغم حصول تهدئة في ملف آخر. وتمتد مناقشته إلى لبنان والشرق والبحر الأحمر بقدر ما تظهر هذه المجالات في مداخلات الخبراء.

أما السؤال الثالث فهو: ما مستقبل البيئة الأمنية للشرق الأوسط، وما موقع الدول العربية وخياراتها؟ ينقل هذا السؤال الاهتمام إلى قدرة العرب على التأثير في الترتيبات المقبلة، واختيار الشراكات، وحماية المؤسسات والمرافق، وتحديد ما يمكن إنجازه بصورة مشتركة رغم اختلاف المصالح ومصادر التهديد.

<sup>1</sup> المفوضية الأوروبية والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي. الكتاب الأبيض للدفاع الأوروبي والجاهزية 2030. تقديم الوثيقة في 19 مارس 2025.

<sup>2</sup> الأمم المتحدة. تغطية جلسة مجلس الأمن بشأن الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران. 28 فبراير 2026.

<sup>3</sup> رويترز. تحقيق عن الضربات الإيرانية الدقيقة التي استهدفت البنية التحتية الخليجية وآثارها. 15 أكتوبر 2026.

<sup>4</sup> رويترز. السعودية وتركيا وباكستان تتعهد بالدفاع المشترك وسط تصاعد الاضطرابات الإقليمية. 7 أغسطس 2026.

<sup>5</sup> الأمم المتحدة. لعمليات حفظ السلام. تمديد ولاية اليونيفيل وقرار مجلس الأمن 2790 لعام 2025. 29 أغسطس 2025.

<sup>6</sup> الأمم المتحدة. الجمعية العامة تؤيد إعلان نيويورك بشأن التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين. 12 سبتمبر 2025.



يعتمد التقرير على استطلاع نوعي للخبراء جُمعت إجاباته في جولة واحدة. تُعرض المداخلات في أقسام مستقلة بصياغة تحريرية تنقل مضمون الآراء المنسوبة إلى أصحابها، وليست تفريغاً حرفياً أو إجابات جديدة أقرها المشاركون. وتتفاوت مساحة العرض بحسب المادة المتاحة لكل خبير. يلي ذلك قسم تحليلي مستقل يمثل استنتاجات التقرير من المقارنة بين المواقف، دون نسبتها إلى إجماع جماعي أو تقديمها بوصفها نتائج جولات دلفي مكتملة. ونُقرأ التوقعات في سياق الإدلاء بها، مع الفصل بين الرأي التفسيري والواقعة الموثقة والاستنتاج الاستشرافي.

## ثانياً: آراء الخبراء

### إبراهيم فريحات

ينطلق إبراهيم فريحات من التحفظ على اعتبار التوتر الروسي الأوروبي دليلاً كافياً على تغير بنية النظام الدولي. في قراءته، تستثمر موسكو هامش التباعد بين واشنطن وحلفائها الأوروبيين لزيادة الضغط وتحقيق مكاسب في أوكرانيا. وتبقى قدرات الردع الأوروبية، بما فيها القدرات النووية البريطانية والفرنسية، عاملاً يحد من توسيع أهداف روسيا. لذلك يربط التصعيد الروسي بالفرص التي تتيحها سياسات الولايات المتحدة، وبحسابات التفاوض حول أوكرانيا، أكثر مما يربطه بمشروع روسي قادر على إعادة تشكيل القارة أو النظام العالمي.

ينسحب التمييز بين المكسب العسكري والتحول البنيوي على قراءته للشرق الأوسط. يرفض فريحات الاستنتاج بأن إضعاف إيران يؤدي تلقائياً إلى هيمنة إسرائيلية مستقرة؛ إذ تفتقر إسرائيل، في تقديره، إلى المقومات التي تمكّنها من إدارة الإقليم وفرض نظام سياسي مستدام عليه. ويجعل مصير القدرة الإيرانية متغيراً حاسماً: استمرار مؤسسات الدولة وروابطها الإقليمية يبقونها مركز قوة مؤثراً، بينما يفتح انكسارها مجالاً أوسع أمام خصومها. ومع ذلك، لا تكفي أي من النتيجتين لإنتاج نظام نهائي سريعاً.

في الملف الفلسطيني، يميز بين استمرار نيتها هو وائتلافه وبين تشكل حكومة بديلة. يرجح في الحالة الأولى زيادة الضغط على الأرض والسكان وإعاقة الإعمار، بينما يرى أن الحالة الثانية قد تخفف بعض القيود وعنف المستوطنين دون تغيير جذري في السياسة الاستيطانية أو فتح مسار سريع للدولة الفلسطينية. وفي الأفق السنوي الذي ناقشته المداخلة، يستبعد إنجاز مشروع شامل للتهجير أو الضم الأوسع، كما يستبعد انطلاق إعمار جدي لغزة، ويميل إلى توقع المواجهة. يضيف إلى ذلك أثر الانقسام الفلسطيني وأنماط إدارة السلطة، بما يحد من فرص تحويل تغير الحكومة الإسرائيلية وحده إلى انفراج.

أما في الخيارات الأمنية، فيقرأ التعاون السعودي التركي الباكستاني باعتباره توجهاً يتجاوز الإطار العربي التقليدي إلى فضاء أوسع في غرب آسيا. يمنح هذا التوجه فرصة للاختبار، لكنه يربط أثره بما ينتجه من قدرة فعلية والتزامات قابلة للتنفيذ. وتقوم قراءته على الحذر من الحكم المبكر على التحالفات، سواء باعتبارها تحولاً حاسماً أو تجربة محكومة بالفشل، قبل اتضاح آلياتها ومقدار استعداد أطرافها لتحمل الكلفة.

### عماد رواشدة

يركز عماد رواشدة على التحول في تعريف الولايات المتحدة لمصلحتها وعلاقتها بالحلفاء. يقارن بين رؤية إدارة بايدن للشراكة الغربية في مواجهة موسكو وبكين، وبين توجه ترامب وحركة «ماغا» إلى تقديم المصلحة الأمريكية المباشرة وإعادة توزيع كلفة الدفاع والعلاقات التجارية. ينشأ التوتر مع أوروبا، وفق هذه القراءة، من تبدل شروط الشراكة ومن انخفاض قابلية التنبؤ بالضمان الأمريكي، بما يدفع الأوروبيين إلى مراجعة اعتمادهم السياسي والأمني على واشنطن.

يربط رواشدة هذه المقاربة بالضغط الذي تتعرض له أوكرانيا في ملفات الأرض والتفاوض والامتيازات الاقتصادية. ويرى أن دفع كييف نحو تنازلات، بالتوازي مع التفاوض حول المعادن والمكاسب المادية، يمكن أن يزيد مقاومة الأوكرانيين للخيارات الأمريكية. وفي المقابل، لا يعد السياسة الأمريكية حركة بلا قيود؛ إذ يمنح حسابات الانتخابات الرئاسية المقبلة وتنافس الشخصيات داخل المعسكر الجمهوري دوراً محتملاً في كبح اندفاع غير محسوب في أوروبا أو إيران.



تمتد دلالة التباعد الأطلسي في قراءته إلى الشرق الأوسط. فهو يصل بين سعي أوروبا إلى قدر من الاستقلال السياسي وبين تشدد بعض مواقفها تجاه إسرائيل وتحفظها على المشاركة في الحرب مع إيران. ويمنح هذا الخلاف تأثيراً يتجاوز الميدان الأوكراني إلى طريقة استجابة العواصم الأوروبية لأزمات المنطقة. وتتركز مساهمته بذلك في تفسير تبدل العلاقة عبر الأطلسي وانعكاساته، مع إبقاء حجم الاستقلال الأوروبي الفعلي مرتبطاً بالقرارات التي تتخذها الدول وقدرتها على تحمل تبعاتها.

### أحمد جميل عزم

يبدأ أحمد جميل عزم من حدود القدرة الروسية. يربط عزم موسكو عن حسم الحرب الطويلة وتراجع نفوذها في سوريا بتعقيد الحكم على صعودها العالمي، ويرى أن أوروبا استطاعت احتواء جانب من خسائرها. ويمنح سياسات ترامب التجارية والتوسعية وزناً قد يفوق أثر الحرب وحدها في إعادة ترتيب العلاقات الدولية. ومن الاحتمالات التي يطرحها أن يدفع التباعد الأمريكي الأوروبي نحو تقارب اقتصادي صيني أوروبي، بما يغير بعض حسابات الشراكة والتحفظات السابقة.

يرى عزم أن العلاقات الدولية ما تزال في حالة سيولة، وأن حجم التحول يتوقف على قدرة الولايات المتحدة على تجنب الاستنزاف العسكري والتجاري وإدارة الملفات التي تنخرط فيها. وفي الشرق الأوسط، يتمثل أحد مصادر القلق لديه في إمكان تحول أزمات الخليج إلى استنزاف طويل، تمتد آثاره إلى دول الجوار. ولا ينفصل هذا الخطر عن غياب دور عربي مؤثر في مراحل التفاوض مع إيران ثم المواجهة معها؛ إذ تتخذ قوى أخرى قرارات تمس أمن المنطقة بينما يظل التمثيل العربي محدوداً.

يربط عزم الملف اليمني بتوازناته الداخلية وبالقرن الأفريقي والسودان والتدخلات الخارجية والتناقضات داخل المعسكر المناهض للحوثيين. لذلك يضع إعادة بناء نظام سياسي يمني شامل في صلب التسوية، بما يتضمن استيعاب الحركة الحوثية ضمن قواعد دولة قابلة للعمل. ويتعامل مع الانقسام العربي، وخصوصاً التنافس السعودي الإماراتي، باعتباره عاملاً يمكن أن يضعف التفاوض مع إيران ويعطل معالجة الأزمة اليمنية.

في فلسطين، يدعو إلى تطوير التحالف الدولي من أجل حل الدولتين والاستفادة من إعلان نيويورك، مع استمرار العمل على الضفة وعدم تعليق التحرك العربي كله على ترتيبات غزة. وينبه إلى أن ضعف الاستجابة الرسمية للتوسع الإسرائيلي في فلسطين وسوريا ولبنان قد يفتح المجال لردود شعبية غير متوقعة. تتصل هذه الملاحظة عنده بالفجوة بين حجم المخاطر وحجم المبادرة السياسية العربية.

تنتظم خياراته في حوار عربي يعالج ثلاثة ملفات متصلة: تفاهم إقليمي مع إيران تشارك فيه مصر والأردن إلى جانب الخليج؛ وعملية سياسية يمنية تعالج الانقسام المحلي؛ ومسار فلسطيني دولي يحافظ على الحقوق وفرص التسوية. ويمنح التنسيق بين هذه الملفات أهمية عملية، لأن أفراد كل دولة أو ساحة بإدارة أزمته يضعف القدرة على التأثير في الترتيبات الأوسع.

### عمرو حمزاوي

يصف عمرو حمزاوي المواجهة الروسية الأوروبية باعتبارها صراعاً هجيناً يتجاوز العمليات في أوكرانيا. تتوزع أدواته على الطاقة والعقوبات، والعمل الاستخباري، والهجمات السيبرانية، والتنافس في الصناعات الدفاعية والمسيرات، والصراع على السرديات والنفوذ. ويضع التنافس في أفريقيا والبحر المتوسط ضمن امتداداته، بما يفسر حضور هذه المواجهة في فضاءات قريبة من العالم العربي. ويرجح في الأفق القريب استمرار المنافسة دون حرب مفتوحة، مع متابعة أثر التيارات الأوروبية الأكثر ميلاً إلى التفاهم مع موسكو.

إقليمياً، يقرأ حمزاوي المرحلة منذ أكتوبر 2023 بوصفها تعاقباً لحروب استنزاف ترتفع شدتها وتنخفض دون معالجة محفزاتها. ويرى استخداماً واسعاً للأداة العسكرية لدى إسرائيل وإيران، مع اختلاف أساليب الاستخدام المباشر وغير المباشر، وانخراط الولايات المتحدة في دوائر الصراع. ويصل استمرار الاستنزاف بتعثر التوافق بين القوى الإقليمية على قواعد الإدارة السلمية، وبالتغير في طريقة تدخل الضامن الدولي التقليدي.



يقدر حمزاوي أن إسرائيل حققت مكاسب عسكرية واستراتيجية، وأن إيران وشبكاتها تكبدت خسائر، لكنه يميز بين ذلك وبين تحويل المكاسب إلى ترتيبات مستقرة. وتبقى هذه الفجوة مؤثرة في توقعاته بشأن استمرار النزاعات. وفي أمن الملاحة، يدعم تعددية الحماية البحرية، مع إدراك أن مرافقة السفن أو نشر القوات لا يعالجان وحدهما الأسباب السياسية للتصعيد.

يتميز في الاستجابة العربية بين مسار التحالفات الدفاعية السريعة ومسار الأمن الجماعي الأوسع. يعالج الأول تهديدات عاجلة ويوفر ضمانات إضافية، كما في التعاون السعودي التركي الباكستاني. أما الثاني فيركز على احترام السيادة وعدم التدخل وحصر السلاح بالمؤسسات الوطنية والتسوية السلمية، ويربطه بتوجهات يبرزها لدى مصر وقطر والأردن. يحتاج هذا المسار إلى وقت وثقة وإدارة للخلافات، لكنه يعالج نطاقاً أوسع من أسباب عدم الاستقرار.

تتصل الفرصة العربية، في قراءته، بانخفاض فاعلية الاعتماد التاريخي على القوى الكبرى في تسوية نزاعات المنطقة. يفتح ذلك مجالاً للمبادرة، ويزيد في الوقت نفسه كلفة التأخر. وتبقى المعضلة في الجمع بين سرعة توفير الحماية وطول المدة اللازمة لبناء قواعد إقليمية يقبل بها الفاعلون وتستطيع المؤسسات تنفيذها.

### صهيب جوهر

تتركز قراءة صهيب جوهر في لبنان، حيث يرى انتقالاً نوعياً عن التوازن الذي استقر بعد حرب 2006. قام ذلك التوازن على قدرة ردع لدى حزب الله، وقدرة إسرائيل على إيقاع أذى واسع مع إدراكها للكلفة، ودور لليونيفيل والقرار 1701 في تخفيف الاحتكاك، ودولة تحتفظ بتمثيلها الرسمي دون احتكار كامل للقوة. ويقدر أن فعالية هذه الركائز تآكلت، وأن موقع السلاح المستقل بات أكثر اتصالاً بملفات السيادة والتمويل والإعمار ودور الجيش.

يطرح جوهر سؤالاً يتجاوز حجم الترسانة المتبقية لدى حزب الله إلى قدرة الفاعلين على إنتاج الأمن ووضع قواعد استخدام القوة. يميز وظائف المنظومة العسكرية للحزب بين ردع إسرائيل وحماية المناطق والقدرات الصاروخية والارتباط بالاستراتيجية الإيرانية والوزن السياسي الداخلي. ويسمح هذا التمييز، في طرحه، بتصوير تغير تدريجي في بعض الوظائف عبر ضبط الإمداد والمواقع والنطاق الجغرافي، وانتقال مسؤوليات إلى الدولة، حتى قبل الوصول إلى تسوية شاملة للسلاح.

يقرن هذا الانتقال بشرط اجتماعي وسياسي: ألا يتحول إصلاح الأمن إلى إقصاء سياسي أو تهديد لبيئة الحزب. وتظهر هنا معضلة ترتيب الخطوات، إذ تطلب الدولة انسحاباً إسرائيلياً متبادلاً مع انتشار الجيش وضبط السلاح، بينما تطلب إسرائيل ضمانات لمنع إعادة بناء القدرات قبل انسحابها الكامل. يقترح جوهر ترتيبات محدودة قابلة للتحقق تربط الانسحاب المرحلي بالانتشار المستدام وبالالتزام الأطراف، بحيث تقاس صلاحية النموذج بإمكان توسيعه.

يفرق جوهر بين انتشار الجيش وبين السيطرة الأمنية المستمرة، التي تحتاج إلى استخبارات وتمويل ولوجستيات ومراقبة حدود وموارد بشرية. ويكتسب هذا الفرق أهمية إضافية في ضوء انتهاء عمليات اليونيفيل المقرر في نهاية 2026 والانسحاب اللاحق، وما يثيره من أسئلة بشأن المراقبة والاتصال والتحقق ودعم القوات اللبنانية.<sup>7</sup> كما يمنح الحدود السورية اللبنانية دوراً حاسماً؛ إذ لا تكفي الإجراءات في الجنوب إذا بقيت شبكات الإمداد والعبور في الجهات الأخرى خارج ضبط فعال.

يعد الاقتصاد أحد شروط إنتاج الأمن. فانتشار الدولة في مناطق مدمرة دون خدمات أو فرص عمل أو إعمار يضعف قبولها الاجتماعي وقدرتها على تثبيت السيطرة. وفي ضوء ذلك يطرح ثلاثة مسارات: انتقالاً أمنياً تدريجياً مدعوماً بضمانات وتمويل؛ أو إدارة طويلة لعدم الاستقرار مع قدرة دولة غير مكتملة؛ أو إعادة تدويل عسكري للساحة إذا اتسعت المواجهة الإقليمية. وتدور مؤشرات التمييز بينها حول الانسحاب الإسرائيلي، ونوعية سيطرة الجيش، وضبط السلاح والحدود، وترتيبات ما بعد اليونيفيل، ودرجة فصل لبنان عن الصراعات الخارجية.

<sup>7</sup> الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام. تمديد ولاية اليونيفيل وقرار مجلس الأمن 2790 لعام 2025. 29 أغسطس 2025.



## محجوب زويري

يركز محجوب زويري في المسألة الأوروبية على تغير إدراك روسيا من شريك محتمل إلى تهديد مستديم، وعلى اختلاف هذا الإدراك بين الأوروبي القريب جغرافياً والأمريكي الأبعد. يضيف إلى ذلك معضلة الطاقة: استمرار اضطراب الممرات الخليجية قد يعيد الضغط على خيارات أوروبا تجاه الغاز الروسي، رغم العقوبات والرفض السياسي. ويربط ضعف الموقف الأوروبي بتباينات الدول الأعضاء وبأثر خروج بريطانيا، ويضع تراجع الدور الأمريكي والغربي ضمن تغير عالمي أطول مدى.

في قراءته لإيران، يرى زويري أن تراجع شبكتها والتحول في سوريا أتاحا فرصة لتقليص نفوذها عبر تقوية الدول والعقوبات، بينما منح التصعيد العسكري المباشر طهران أدوات تعطيل جديدة رغم الكلفة التي تحملتها. وينتقد قدرة المنظمات الدولية على ضبط الاعتداءات وحماية دول المنطقة. ويتعامل مع إيران بوصفها تحدياً يتجاوز النظام السياسي الراهن، مستحضراً استمرار عناصر الهوية القومية والطموح الإقليمي عبر عهدها الملكي والجمهوري، مع اختلاف توظيفها الأيديولوجي والمذهبي.

ينتقل زويري من هذا التشخيص إلى مركزية الدولة العربية. فالتدخل الخارجي يستفيد، في قراءته، من ضعف المؤسسات وانخفاض الثقة والانقسامات الاجتماعية والمذهبية والمناطقية. ويضع العدالة والتنمية ومقاومة الفساد وحصر السلاح في المؤسسات ضمن شروط الأمن، لأنها تعزز قدرة المجتمع على تحمل الصدمات وتحد من توظيف انقساماته. لذلك يمنح إعادة بناء الدولة في لبنان والعراق وسوريا وزناً يتجاوز الحلول العسكرية المباشرة.

في الملف الفلسطيني، يحذر من التهجير في غزة والضفة، ويعد البقاء في الأرض والحقوق والعودة جزءاً من مقومات الأمن العربي. ولا يفصل مواجهة التدخلات الإيرانية عن مواجهة التوسع الإسرائيلي؛ إذ يدور تصوره حول استعادة القدرة الوطنية على حماية المجتمع والقرار. وتعتبر مساهمته عن أولوية بناء شرعية داخلية وقدرة مؤسسية تجعل التحالف الخارجي قابلاً للتحويل إلى أمن مستمر، بدلاً من بقاء الدولة معتمدة على استجابة ظرفية للآزمات.

## عصام برعي

يرى عصام برعي أن التحول الأوضح في العلاقة الروسية الأوروبية يتعلق بتغير الضمان الأمريكي من التزام تلقائي إلى التزام مشروط وانتقائي. لا يعادل ذلك انتقال ميزان القوة إلى روسيا، التي يصفها بقوة تستطيع التعطيل ورفع كلفة الأمن الأوروبي رغم استنزافها في أوكرانيا. ويربط إعادة تنظيم دفاع أوروبا بهذا التغير، مع اهتمام بمخاطر الحوادث في البلطيق وكالينينغراد وممر سووالمكي، وباحتمال تسوية أمريكية روسية توسع الافتراق بين الحلفاء.

تتمثل إحدى الروابط بين أوروبا والشرق الأوسط، في قراءته، في التنافس على موارد الدفاع الجوي والطاقة والاهتمام الأمريكي. وفي إيران يميز بين تراجع القدرة العسكرية التقليدية واتساع إمكان الإيذاء البحري. ويصل أمن السواحل اليمنية بمثلث هرمز وباب المندب والسويس، لأن الضغط على أحد المسارات قد ينتقل إلى البدائل ويضاعف كلفة التجارة والتصدير. ويمنح التعاون الدفاعي الإقليمي قيمة بقدر ما يتحول إلى قدرات عملية، مع قلق من تآكل الضمان الأمريكي قبل توافر بديل سريع.

في فلسطين، يحذر عصام برعي من تحويل القضية إلى إدارة أمنية وإنسانية منفصلة عن الدولة والحدود. يطرح ربط المشاركة المالية العربية في الإعمار أو ترتيبات الاستقرار بوقف إجراءات الضم وبمسار سياسي واضح. كما يمنح احتمال فرض سيادة إسرائيلية رسمية على أجزاء من الضفة واحتمال التعطل المالي الفلسطيني وزناً يستدعي الاستعداد، دون أن يحولهما إلى نتيجتين محسومتين.

تحتل مصر مساحة واسعة في مساهمته. يرى حاجة متبادلة بين الثقل السكاني والعسكري والمؤسسي والجغرافي المصري وبين الموارد الخليجية، لكنه يقر بالتوترات التي تعوق تحويلها إلى شراكة. تغيرت طبيعة الدعم مع صعود الاستثمار المشروط وصفقات الأصول، وتداخلت الضغوط الاقتصادية المصرية مع اختلاف التقديرات في السودان وليبيا ومع اتساع الطموحات الخليجية. لذلك لا يفترض استمرار العلاقة بصيغتها القديمة، وي طرح إعادة بنائها على منافع ومسؤوليات متبادلة.



تشمل الصيغة التي يقترحها إصلاحاً اقتصادياً مصرياً يوسع دور القطاع الخاص ويحسن بيئة الاستثمار، وتنسيقاً أكبر في الملفات الإقليمية، يقابله استثمار خليجي طويل الأمد في منطقة قناة السويس والموانئ وأمن البحر الأحمر والتنسيق بشأن غزة. ويستند إلى الجغرافيا المصرية بين المتوسط والبحر الأحمر، ودورها في رفح والأمن الحدودي، وتأثيرها بالسودان وليبيا ومياه النيل والتجارة الدولية. يعترف بحجة أن الدعم السابق لم ينتج إصلاحاً دائماً، ويقدم الشراكة المقترحة باعتبارها توزيعاً للأدوار لا استعادة لقيادة عربية منفردة.

يفضل عصام برعي في البحر الأحمر دوراً دفاعياً بحرياً يقوم على المراقبة والتنسيق والحماية، ويحذر من كلفة الانخراط البري المفتوح في اليمن. وتحدد قيمة الدور المصري لديه بقدرته على إنتاج خدمة أمنية واقتصادية يحتاجها الشركاء، وتحويل حساسية استقرار مصر بالنسبة إليهم إلى قدرة تفاوضية وإنشائية مستدامة.

### محمد أبو رمان

يضع محمد أبو رمان الحرب الروسية الأوكرانية داخل تغير أوسع في توزيع النفوذ العالمي، ولا يختزل هذا التغير في مكاسب موسكو أو خسائرها. يرى انتقالاً تدريجياً من الانفراد الأمريكي إلى تنافس استراتيجي وجيواقتصادي تنصده الولايات المتحدة والصين، وتتداخل فيه التكنولوجيا وأشباه الموصلات والمعادن النادرة والذكاء الاصطناعي والبنية الرقمية والطاقة والممرات. ويمنح تحول الاعتماد المتبادل إلى أداة ضغط أهمية في تفسير طريقة ممارسة القوة.

يربط هذه القراءة بمراجعة واشنطن لدورها منذ إدارة أوباما، وبكلفة العراق وأفغانستان، ثم بأسلوب ترامب في إعادة تعريف العلاقة مع الحلفاء على أساس أكثر تبادلية وضغطاً. ويستخدم مفهوم «الهيمنة الافتراضية» لتفسير انتزاع المكاسب من الشريك والخصم معاً. وفي نظره، تكشف الحروب في غزة وإيران حدود تحويل التفوق العسكري الأمريكي إلى توافق دولي واسع، بما يترك مجالاً للخلاف الأخلاقي والسياسي داخل المعسكر الغربي نفسه.

إقليمياً، يقرأ أبو رمان المرحلة باعتبارها انتقالاً تتداخل فيه هشاشة مؤسسات دول عربية مع صعود قوى إقليمية وتبدل أدوات النفوذ. يستعين بمفهوم مركب الأمن الإقليمي لفحص الحدود وتوزيع القوة وأنماط الصداقة والعداء ودور القوى الخارجية. ويشير إلى اتساع الروابط نحو تركيا وإيران وإسرائيل وباكستان والهند والقرن الأفريقي وشرق المتوسط، دون افتراض أنها جميعاً تشكل مركباً أمنياً واحداً مكتمل الحدود.

تتجه التحالفات في هذه القراءة إلى مرونة أكبر بحسب القضية. يمكن للدولة الاحتفاظ بعلاقة أمنية مع الولايات المتحدة، وتعاون اقتصادي وتكنولوجي مع الصين، وشراكات موضوعية مع تركيا وباكستان، وقنوات تفاهم مع إيران. ويرتبط التنافس على الموانئ والسكك الحديدية والممرات الاقتصادية بالمشروعات المتعارضة لتشكيل المنطقة. لذلك يمنح القدرة على التأثير في الروابط والقواعد الاقتصادية وزناً إلى جانب القوة العسكرية.

في اليمن، يحذر أبو رمان من اختزال الحوثيين في وظيفة أداة إيرانية؛ فالدوافع المحلية والتاريخ السياسي وتوازنات الفاعلين لا تختفي تلقائياً مع اتفاق أمريكي إيراني. وفي المقابل، يرى إدراج إيران في أي هندسة أمنية واقعية ضرورة تفرضها الجغرافيا والقدرة، بالتوازي مع الردع والاعتراض على تدخلاتها. وتتصل خيارات التنويع الأمني بالبحث عن سند إضافي للضمان الأمريكي، مع بقاء نجاحها مشروطاً بمؤسسات وآليات تعاون وبالقدرة على إدارة التباينات.

تحتفظ فلسطين بموقع مركزي في تصوره للأمن الإقليمي. يرفض بناء استقرار يتجاوز الحقوق السياسية الفلسطينية، ويرى أن الحرب على غزة كشفت كلفة فصل هذه الحقوق عن الترتيبات الأمنية. وتجمع مساهمته بين توسيع مصادر القوة العربية وتقوية الدولة ومعالجة الصراعات المحلية، باعتبارها عناصر متصلة في القدرة على التأثير في النظام الإقليمي المقبل.

### محمد ساري الزعبي

يركز محمد ساري الزعبي على انتقال أعباء الأمن الأوروبي وعلى شروط الضمان الأمريكي. يرى أن روسيا تستطيع استخدام وسائل منخفضة الكلفة لرفع فاتورة الدفاع دون أن يثبت ذلك قدرتها على بناء نظام بديل. ويشير إلى تحميل الأوروبيين وكندا



أعباء إضافية، وإلى احتمال تجميد خطوط القتال في أوكرانيا مع بقاء أسباب الخصومة. كما يمنح الحوادث الأمنية والتصعيد الرمادي أهمية لأن الاختلاف في تحديد المسؤولية أو توقيت الرد قد يختبر تماسك الحلفاء.

يربط الزعبي هذه المعادلة بمنافسة على الطاقة والإمدادات الدفاعية والموارد السياسية الأمريكية بين أوروبا والشرق الأوسط. وفي الملف الإيراني يلفت إلى ازدواج موقع واشنطن، فهي طرف في الحرب ووسيط محتمل في التسوية، ما يجعل الضمانات وتسلسل الالتزامات قضية مركزية. يتساءل عن ترتيب فتح هرمز ورفع القيود من جهة، والتحقق النووي والالتزامات المقابلة من جهة أخرى، ويمنح نتائج الوساطة وإمكان وصول المفتشين أهمية في مراجعة التقدير.

في اليمن، يمنح الموقع الجغرافي قدرة تأثير تتجاوز الوزن الاقتصادي. ويربط تهديد باب المندب ومسارات الطاقة البديلة بإيرادات السويس وأمن الأردن والدول المستوردة. ويخشى تزامن تعطيل المسارات البحرية، أو التوصل إلى صفقة أمريكية إيرانية لا تعالج أمن الخليج. لذلك يدعو إلى تحويل ترتيبات التعاون البحري والدفاعي إلى قدرات فعلية، وإلى ضبط التنافس السعودي الإماراتي وتعزيز الدور المصري في حماية البحر الأحمر.

يصف الزعبي الإقليم بوصفه مجالاً يمكن أن يتزامن فيه الاحتواء والتصعيد والتغير الميداني. فقد يسير تفاوض هش مع إيران بالتوازي مع تعثر غزة وتغيرات تدريجية في الضفة ووقائع مفروضة في لبنان. ويمنح الانتخابات الإسرائيلية والوساطة والرقابة النووية وزناً باعتبارها نقاطاً قد تعيد توجيه المسارات، دون افتراض أن تغييراً في ملف واحد يحسم بقية الملفات.

تتضح هذه المقاربة في قراءته للأردن. يحذر من تسويات تتجاوز الصواريخ والفاعلين المرتبطين بإيران والضفة الغربية، فتترك دول الخليج والأردن تحمّل كلفة ما بعد الحرب. ويدعو إلى مشاركة عربية مباشرة في الترتيبات، وربط التهذئة بخطوات قابلة للقياس في الضفة وباستمرار القدرة المالية للمؤسسات الفلسطينية. وتقوم مساهمته على متابعة مؤشرات التنفيذ، لأن إعلان الاتفاق لا يكفي للحكم على أثره في أمن الدول الأكثر تعرضاً.

### ثالثاً: استنتاجات وخلاصات تحليلية

يمثل هذا القسم قراءة تركيبية للتقرير تنطلق من المداخلات السابقة، يميز بين تقاطع في التشخيص واختلاف في التفسير أو في أولوية السياسة، ويستخلص دلالات يمكن مناقشتها واختبارها. ولا يحول اشتراك عدد من الخبراء في فكرة إلى توافق مقيس، كما لا يفترض أن غياب موقف من العرض يعني معارضة صاحبه له.

### مستويات مختلفة للتحول الدولي

ينشأ جزء من التباين بين فريجات وأبو رمان من اختلاف مستوى السؤال، يتحفظ فريجات على استنتاج تغير بنوي عالمي من سلوك روسيا في أوروبا، بينما يقرأ أبو رمان ذلك ضمن منافسة أمريكية صينية وتحول في مصادر النفوذ. ويمكن أن يصح التحفظ الأول مع استمرار التحول الذي تشير إليه القراءة الثانية؛ فمحدودية قدرة روسيا على بناء نظام أوروبي بديل لا تنفي تغير توزيع القوة الاقتصادية والتكنولوجية عالمياً.

يضيف الزعبي وعصام برعي مستوى وسيطاً يتعلق بهندسة الضمانات عبر الأطلسي، بينما يمنح رواشدة وعزم تغير السياسات الأمريكية أثراً مستقلاً في العلاقات الدولية. لذلك تصبح المقارنة أكثر دقة عندما تفصل بين موارد القوة، وشروط التحالف، وطريقة استخدام الأدوات. ويترتب على ذلك ألا يبني صانع القرار العربي توقعاته على حكم شامل من قبيل انتهاء الهيمنة أو عودتها، بل على التزام محدد: ما الذي يستطيع الشريك توفيره، وبأي كلفة، وفي أي توقيت، وتحت أي شروط؟

تعني هذه النتيجة أن تنويع الشراكات يحتاج إلى تحديد الوظائف التي يراد تنويعها. فالعلاقة الاقتصادية مع الصين لا تعوض تلقائياً خدمة أمنية أمريكية، كما لا يجعل التباعد السياسي الأوروبي أوروبا قادرة فوراً على توفير بديل دفاعي. ويظل الحكم على الاستقلال الممكن مرتبطاً بالقدرات الصناعية والتمويل والاستخبارات والانتشار، وهي موارد يتطلب بناؤها وقتاً يتجاوز دورة الأزمة الراهنة.



## تباين القدرة على الإيذاء والقدرة على بناء نظام

تلتقي ملاحظات حمزاوي عن المكاسب العسكرية الإسرائيلية مع تحفظ فريجات على افتراض هيمنة إقليمية مستقرة في سؤال تحويل القوة إلى حكم سياسي. ويكشف تمييز عصام برعي بين القدرة التقليدية والإيذاء البحري أن الخسارة العسكرية لا تنهي بالضرورة إمكان التعطيل. أما زويري فيضيف احتمال أن ينتج التصعيد أدوات ضغط جديدة لدى الطرف المستهدف، رغم الضرر الذي يلحق به.

هذا إطار تحليلي للتقرير، وليس أطروحة مشتركة ثبت اتفاق الخبراء عليها، تختلف تبعاً لذلك أدوات السياسة. تعالج منظومات الاعتراض جانباً من الخطر، وتحد المسارات البديلة والصيانة والمخزونات من أثره، بينما تضبط الاتفاقات وآليات التحقق احتمال تكراره. وقد يرفع الاستثمار في جانب واحد الكلفة دون معالجة سبب الانكشاف في الجوانب الأخرى. ولا تتحول الحماية المؤقتة إلى أمن مستدام إلا عندما تتصل بقدرة مؤسسية وبتسوية أو قواعد لإدارة الخلاف.

## ترابط الساحات لا يلغي استقلال الفاعلين المحليين

تساعد مقارنة أبو رمان للترابط الإقليمي وملاحظة الزعبي عن تزامن الاحتواء والتصعيد في فهم اتصال الساحات. لكن تحذير أبو رمان من اختزال الحوثيين، وطرح عزم لإعادة بناء النظام السياسي اليمني، وتحليل جوهر للبنان، تكشف أن هذا الاتصال لا يمنح قوة خارجية قدرة آلية على إغلاق كل جبهة. لكل ساحة مصالح محلية وبنية تنظيمية ومصادر شرعية وقدرة على تعطيل التفاهات.

يمكن تتبع الترابط عبر انتقال السلاح والموارد، أو ارتفاع أسعار الطاقة والتأمين، أو توظيف جبهة للضغط في تفاوض آخر. ويختلف ذلك عن مجرد تزامن الأحداث. فإذا تراجعت المواجهة في الخليج واستمر القتال في اليمن، فقد يدل ذلك على استمرار الدوافع المحلية أو تعثر ترتيبات التنفيذ، ولا يكفي وحده لإثبات أن التهدة كانت خداعاً أو أن جميع الصراعات مستقلة.

تنبني على ذلك ضرورة تصميم تسويات متصلة دون إذابة الملفات بعضها في بعض. يحتاج أمن الملاحاة إلى التزام إقليمي وإلى معالجة الفاعلين القادرين على تهديدها؛ ويحتاج لبنان إلى ضمانات خارجية وترتيب داخلي قابل للحياة؛ وتحتاج فلسطين إلى حقوق ومؤسسات وتمثيل سياسي يتجاوز كونها ورقة في مساومات أوسع. يظل معيار نجاح الاتفاق هو مقدار تغير سلوك الفاعلين في كل ساحة، لا اتساع العنوان الذي يحمله.

## استعادة الدولة تحتاج إلى ترتيب متبادل للالتزامات

يمنح زويري شرعية الدولة وعدالتها وقدرتها على تقديم الخدمات موقعاً مركزياً، بينما يبين جوهر، من خلال لبنان، ما يتطلبه الانتقال من الانتشار الرسمي إلى السيطرة المستمرة. وتلتقي هذه القراءة مع اهتمام أبو رمان بهشاشة المؤسسات وعزم بإعادة بناء النظام السياسي اليمني. تنشأ من المقارنة نتيجة تتجاوز الدعوة العامة لتقوية الدولة: لا يمكن فصل القدرة الأمنية عن قبول المجتمع واستمرار التمويل وتسوية العلاقة بين الفاعلين.

تكشف الحالة اللبنانية كذلك أن ترتيب الخطوات جزء من مضمون التسوية، فاشتراط ضمان كامل قبل كل انسحاب، أو انسحاب كامل قبل أي إجراء داخلي، قد يجعل الاتفاق مستحيلاً. ويمكن لترتيبات محدودة ومتبادلة وقابلة للتحقق أن تختبر الالتزام وتقلل المخاطرة، لكنها تحتاج إلى جهة متابعة وإلى تحديد ما يحدث عند الإخلال. ويشبه ذلك، من حيث مشكلة الالتزام، النقاش الذي يطرحه الزعبي بشأن تتابع خطوات الملاحاة والتحقق في الملف الإيراني، مع اختلاف الأطراف والسيقات.

لا يعني هذا التشابه نقل حل من ساحة إلى أخرى. يدل على أن كثيراً من الأزمات يتعثر لأن الأطراف تخشى تنفيذ خطوة لا يقابلها التزام. لذلك يستحق تصميم التدرج والرقابة والتمويل وسبل معالجة الخرق اهتماماً يوازي الاهتمام بصياغة المبادئ السياسية. وتبقى إعادة الإعمار والخدمات جزءاً من تثبيت الاتفاق، لأنها تؤثر في استعداد المجتمعات لتحمل كلفته والدفاع عن استمراره.



## فلسطين تكشف الفارق بين تخفيف الضغط وحل الصراع

يفصل فريجات بين احتمال تخفيف بعض السياسات بعد تغير حكومي إسرائيلي وبين حدوث تحول استراتيجي في الاستيطان والتسوية. ويمنح عصام برعي مخاطر الضم الرسمي والتعطيل المالي وزناً أكبر في الاستعداد، بينما يركز الزعبي على التغير التدريجي الذي قد يتقدم أثناء انشغال الإقليم بملفات أخرى. يدور الخلاف هنا حول سرعة التحول وأشكاله واحتمالاته، ولا يختزل في انقسام بين تفاؤل وتشاؤم.

تتقاطع مركزية الحقوق عند أبو رمان وزويري، وتحذير عصام برعي من إدارة القضية، ودعوة عزم إلى العمل الدولي، في رفض الفصل الدائم بين الترتيبات الإنسانية والأمنية وبين الأفق السياسي. وتستخلص المقارنة أن استمرار المؤسسات الفلسطينية وحماية السكان والأرض شروط تحفظ إمكان السياسة نفسها. فإذا تأكلت هذه الشروط، قد تصبح التسوية المعلنة أقل قابلية للتطبيق مهما اتسع التأييد الدبلوماسي لها.

ينبغي لذلك بناء استجابة تتعامل مع تغير القيادة الإسرائيلية باعتباره متغيراً مؤثراً ضمن مجموعة متغيرات، وتتابع القرارات الفعلية في الأرض والموارد والإدارة والتمويل. ويظل الاستعداد لخطر شديد الأثر مبرراً حتى حين لا يكون الأكثر ترجيحاً. أما ربط المساهمة العربية في الإعمار بمسار سياسي، فيحتاج إلى تنسيق قابل للتنفيذ، مع حماية وصول الخدمات الأساسية للمدنيين من أن تصبح رهينة للخلافات بين الأطراف.

## الفاعلية العربية تتطلب توزيعاً واضحاً للأدوار

يشارك عدد من المداخلات في القلق من اتخاذ قرارات تمس المنطقة دون حضور عربي مؤثر، لكن أسباب ضعف الحضور متعدد. يمنح عزم الانقسام العربي وزناً كبيراً، ويركز الزعبي على المشاركة في الترتيبات وآليات التنفيذ، بينما يبين عصام برعي التوتر بين الموارد الخليجية والقدرة المصرية. وتكشف المقارنة أن امتلاك المال أو الموقع أو العلاقات الخارجية لا يكفي ما لم يتحول إلى موقف تفاوضي وخدمة أو التزام يحتاجه الآخرون.

يمكن أن يبدأ التنسيق من مصالح محددة: حماية المرافق المدنية واستمرار التجارة، ودعم قدرة المؤسسات الفلسطينية، وتحسين أمن البحر الأحمر، وتمويل قدرات الدولة اللبنانية، وإدخال المصالح العربية في أي تفاهم يمس الملاحة والخليج. لكل ملف ائتلاف مناسب وموارد مختلفة، ولا يتطلب التعاون فيه تطابقاً كاملاً في السياسة الخارجية. لكنه يحتاج إلى تحديد المسؤول عن التنفيذ، وتقاسم الكلفة، وحدود التفويض، وآلية حل الخلاف بين الشركاء.

توضح الشراكة المصرية الخليجية المقترحة إمكان الجمع بين موارد متكاملة، كما تكشف شروطه. لا تستقيم الشراكة على افتراض أحقية تلقائية بالقيادة أو التزام مفتوح بالتمويل؛ بل على مشروعات وعوائد وقدرة على المساءلة. ويكتسب الأردن أهمية في اتصال الملف الفلسطيني بالحدود والطاقة والعبور، فيما تتصل أدوار الوساطة بقدرة الدول على بناء تفاهات يمكن التحقق منها. تزداد الفاعلية عندما تُستخدم هذه الأدوار في ترتيب متفق عليه، وتضعف حين تتحول إلى أدوات تنافس بين الدول نفسها.

## الجمع بين الحماية العاجلة وبناء قواعد طويلة المدى

يسمح تمييز حمزاوي بين التحالف الدفاعي والأمن الجماعي بإعادة ترتيب النقاش حول البدائل، فقد توفر ترتيبات دفاعية محددة مساعدة أسرع في مواجهة خطر مباشر، بينما يحتاج بناء قواعد إقليمية إلى تفاوض طويل وثقة ومؤسسات. ويضيف تحفظ فريجات على الحكم المبكر على التحالفات ضرورة قياس ما توفره فعلاً، وتضيف مقاربة زويري أن التحالف لن يعالج وحده أسباب الضعف الداخلي.

يستخلص التقرير أولوية العمل المتوازي على الحماية والقدرة المؤسسية والتفاوض. في المدى القريب، تتقدم استمرارية المرافق والإنذار وتنسيق النقل والمخزونات. وفي المدى المتوسط، يمكن بناء ترتيبات تحقق واتصال وتمويل مستمر للمؤسسات وبرامج تعاون محددة. أما الأفق الأبعد فيتصل بقواعد عدم التدخل وتسوية النزاعات وحصر السلاح بالمؤسسات، وهي أهداف تتطلب تغييراً في سلوك الفاعلين وفي مصادر شرعيتهم، وليس إعلاناً تأسيسياً وحده.



لكل مسار كلفته ومخاطره. قد يزيد التحالف الردع لكنه يوسع التزامات العضو، وقد يخفض الحوار التوتر دون أن يزيل القدرة على الإيذاء، وقد يحد المسار اللوجستي البديل من خطر مضيق واحد لكنه ينقل الاعتماد إلى حدود ومرافق أخرى. لذلك تحتاج الخيارات إلى تقييم أثرها الصافي في التعرض للمخاطر، وإلى تجريب محدود يمكن توسيعه عندما يثبت جدواه، بدلاً من افتراض أن التنويع مفيد مهما كانت شروطه.

#### رابعاً: قراءة تركيبية - العتبات الثلاث ومستقبل النظام الإقليمي

تكشف الإجابات عن الأسئلة الثلاثة أن التحولات الدولية والإقليمية ترتبط بمشكلة استراتيجية مشتركة تتمثل في اتساع الفجوة بين القدرة على استخدام القوة والقدرة على تحويل نتائجها إلى استقرار سياسي.

ففي أوروبا، تستطيع روسيا إطالة أمد المواجهة ورفع كلفتها، بينما تواجه الدول الأوروبية تحدي بناء قدرة دفاعية أكثر استقلالاً. وفي الشرق الأوسط، تستطيع القوى الإقليمية إلحاق أضرار عسكرية واقتصادية واسعة بخصومها، لكنها تواجه صعوبات في فرض قواعد أمنية مستدامة. أما الدول العربية، فتمتلك موارد اقتصادية وجغرافية ودبلوماسية مهمة، لكنها تحتاج إلى تحويل هذه الموارد إلى أدوات مؤسسية أكثر تأثيراً في إدارة الصراعات والتفاوض حول نتائجها.

ويمكن تفسير هذه التحولات من خلال ثلاث عتبات مترابطة.

- **العتبة الأولى هي العتبة العسكرية**، وتتعلق بالقدرة على إلحاق الضرر ومنعه، وتحقيق المكاسب الميدانية، والمحافظة على الردع. وتظهر أهميتها في الحرب الأوكرانية، والمواجهة مع إيران، والعمليات الإسرائيلية، والحرب اليمنية. لكنها تواجه حدوداً عندما لا تؤدي المكاسب العسكرية إلى ترتيبات سياسية قابلة للاستمرار.
- **العتبة الثانية هي العتبة التشغيلية**، وتتعلق بالقدرة على المحافظة على وظائف الاقتصاد والمجتمع أثناء الأزمات، بما يشمل الطاقة والموانئ والمضائق والاتصالات والمياه والغذاء والنقل. وقد أصبحت هذه القدرة مصدراً أساسياً للقوة، لأن الطرف الذي يستطيع تعطيل وظيفة حيوية قد يرفع كلفة المواجهة على خصوم أقوى منه عسكرياً. وفي المقابل، فإن قدرة الدولة على امتصاص الصدمات والتعافي منها تقلل أثر أدوات الإكراه.
- **العتبة الثالثة هي العتبة السياسية**، وتتعلق بالقدرة على تحويل الإنجازات العسكرية والصمود الاقتصادي إلى قواعد أمنية وسياسية تقبل الأطراف الالتزام بها. وتحتاج هذه العتبة إلى تفاهات وآليات تحقق ومؤسسات وحوافز وتكاليف للخرق، وإلى معالجة الحقوق والمصالح التي تشكل أسباب النزاعات.

وتوضح هذه العتبات سبب استمرار عدم الاستقرار رغم تعدد المبادرات العسكرية والدبلوماسية. فقد تحقق قوة ما مكسباً في العتبة العسكرية بينما تظل عاجزة عن ضمان استمرارية الممرات أو فرض تسوية. وقد تملك جماعة مسلحة قدرة على تعطيل الملاحة دون أن تستطيع بناء نظام سياسي مستقر. كما تستطيع دولة صغيرة ذات موقع عبور أو قدرة وساطة أن تؤثر في العتبتين التشغيلية والسياسية بدرجة تتجاوز وزنها العسكري المباشر.

وتظهر أهمية الزمن بوصفه متغيراً إضافياً في تشكيل النتائج. فالمكاسب العسكرية يمكن تحقيقها خلال أيام أو أسابيع، بينما تحتاج إعادة بناء المؤسسات والاقتصادات والتحالفات إلى سنوات. وفي المقابل، قد تتقدم إجراءات تغيير الجغرافيا والإدارة على الأرض بوتيرة تجعل العودة إلى الوضع السابق أكثر صعوبة. ولذلك فإن التأخر في بناء ترتيبات قابلة للتنفيذ قد يسمح بتحول الوقائع المؤقتة إلى عناصر أكثر رسوخاً في النظام الإقليمي.

وتشير هذه المعادلة إلى أن النظام الإقليمي المقبل قد يتسم بتعدد مصادر التأثير وتفاوت القدرة على فرض القواعد. وستحدد مكانة الأطراف بقدرتها على الجمع بين القوة العسكرية والمرونة الاقتصادية والمؤسسية والقدرة التفاوضية، أكثر من ارتباطها بالتفوق في مجال واحد.



وبالنسبة إلى الدول العربية، فإن التحدي الرئيسي يتمثل في بناء قدرة على التأثير في العتبات الثلاث مجتمعة: ردع مصادر التهديد المباشر، والمحافظة على استمرارية الاقتصاد والخدمات أثناء الأزمات، والمشاركة في صياغة القواعد السياسية والأمنية التي ستنظم العلاقات الإقليمية.

### خامساً: إعادة تعريف الأمن العربي

تفرض التحولات الجارية على الدول العربية إعادة تقييم الأسس التي تستند إليها سياساتها الأمنية. فقد أصبحت التهديدات العسكرية المباشرة تتداخل مع مخاطر تعطيل التجارة والطاقة والغذاء والمياه والمطارات والاتصالات والخدمات الأساسية. وتظهر هذه العلاقة بوضوح في الهجمات على المنشآت الحيوية والممرات البحرية، حيث يمكن لعملية عسكرية محدودة أن تتسبب في اضطرابات اقتصادية واجتماعية تتجاوز حجم الضرر المادي المباشر.

وتتطلب هذه البيئة الانتقال من مفهوم الأمن الذي يركز على حماية الحدود والمنشآت إلى مفهوم أوسع يشمل قدرة الدولة والمجتمع على الاستمرار في أداء الوظائف الأساسية أثناء الأزمات. فالدفاع الجوي والبحري يمثل عنصراً مهماً في الحماية، لكنه يحتاج إلى أنظمة إنذار مبكر واحتياطات استراتيجية وبدائل تشغيلية وخطط لإصلاح المنشآت واستعادة الخدمات.

وتبرز أهمية هذا التحول عندما تواجه الدول العربية صدمات متزامنة. فالدولة المصدرة للطاقة قد تتعرض لتعطيل الموانئ أو خطوط الأنابيب، والدولة المستوردة قد تواجه ارتفاعاً في أسعار الغذاء والوقود والتأمين، بينما تتعرض الدول الحدودية لضغوط التهجير والاضطرابات الأمنية والتغيرات السياسية في الدول المجاورة.

وتؤثر هذه الاختلافات في طبيعة التعاون العربي الممكن. فالدول لا تواجه التهديدات ذاتها بالدرجة نفسها، ولا تمتلك الموارد نفسها للتعامل معها. ولذلك تتطلب الاستجابة الفعالة ترتيبات مرنة تحدد الوظائف المشتركة والمصالح القابلة للتنسيق، مع المحافظة على خصوصية الحسابات الوطنية.

### التحالفات الدفاعية والأمن الجماعي: اختلاف الوظائف والأفق الزمني

تشير التطورات الأخيرة إلى اتساع الحاجة العربية إلى ضمانات أمنية إضافية في ظل تراجع الثقة باستمرارية بعض الالتزامات الخارجية. وقد برزت ترتيبات دفاعية جديدة تشمل السعودية وتركيا وباكستان، إلى جانب مبادرات تهدف إلى تطوير التعاون البحري وحماية المنشآت الحيوية والممرات التجارية.

وتستند هذه الترتيبات إلى الحاجة إلى استجابة سريعة للتهديدات، خصوصاً في مجالات الدفاع الجوي والبحري وتبادل المعلومات والتسليح. لكنها تواجه اختباراً يتعلق بقدرتها على الانتقال من التعهد السياسي إلى العمل العملي المشترك، وبمدى وضوح التزامات الأطراف وحدود تدخلها.

وفي المقابل، يتطلب الأمن الجماعي الإقليمي بناء قواعد أكثر اتساعاً، تشمل احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وحصر استخدام القوة بالمؤسسات الوطنية وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وتحتاج هذه القواعد إلى تفاهات سياسية وثقة متبادلة وآليات تحقق، ولذلك فإن بناءها يستغرق وقتاً أطول من إنشاء تحالف دفاعي محدود.

وتسمح هذه الفروق بتحديد وظائف المسارين دون افتراض تعارض دائم بينهما. فالتحالف الدفاعي يستطيع توفير حماية عاجلة ضد تهديد محدد، بينما يهدف الأمن الجماعي إلى تقليل دوافع إنتاج التهديد على المدى الطويل. ويمكن الجمع بين المسارين من خلال تطوير قدرات الحماية فوراً، مع فتح قنوات تفاوض إقليمية حول قواعد السلوك والحدود والممرات والمنشآت المدنية.

ويستدعي هذا التوجه الاستفادة من المؤسسات القائمة قبل إنشاء ترتيبات جديدة واسعة الصلاحيات. كما يحتاج إلى التمييز بين الدفاع عن المنشآت والمواطنين وبين الدخول في حروب طويلة قد تزيد كلفة الاستقرار على الدول المشاركة.



## الخليج والسعودية: حماية البنية الحيوية واستمرار التحول الاقتصادي

تواجه دول الخليج تحديًا يتمثل في المحافظة على استقرار اقتصاداتها وتنفيذ مشروعاتها التنموية في بيئة تتعرض فيها المنشآت النفطية والمطارات والمدن والموانئ للتهديد. وتكتسب هذه المسألة أهمية خاصة لأن خطط التحول الاقتصادي تعتمد على جذب الاستثمار والسياحة والخدمات اللوجستية والفعاليات الدولية، وهي قطاعات تتأثر بسرعة بتراجع الثقة الأمنية.

وتكشف الهجمات الأخيرة على السعودية أن ارتفاع الإنفاق الدفاعي لا يلغي الحاجة إلى تطوير الإنذار المبكر واستمرارية الخدمات ووسائل التعافي السريع. كما أن حماية منشآت الطاقة تحتاج إلى معالجة أمن خطوط الأنابيب والموانئ ومراكز التحكم والاتصالات وسلاسل التوريد، إلى جانب اعتراض المقدوفات.

وتزداد أهمية التنسيق الخليجي في ظل اختلاف المصالح والعلاقات مع إيران واليمن والقوى الدولية. فقد يؤدي الخلاف حول إدارة إحدى الساحات إلى تقليل فاعلية التعاون الأمني، بينما يمكن للخطر المشترك أن يفتح مجالات جديدة للتنسيق العملي. ويظهر ذلك في إمكان تطوير التعاون السعودي-الإماراتي بشأن اليمن مع استمرار التباينات السياسية المتعلقة بمستقبل البلاد.

وتحتاج دول الخليج أيضًا إلى المشاركة المباشرة في صياغة أي ترتيبات تتعلق بمضيق هرمز والملف النووي والأمن البحري. فالتفاهات الثنائية بين القوى الكبرى وإيران قد تخفف بعض جوانب المواجهة، لكنها قد تترك قضايا الصواريخ والمنشآت والميليشيات والممرات دون معالجة كافية إذا غابت الدول الأكثر تعرضًا لنتائجها.

## مصر: الأهمية الجغرافية وحدود القدرة الاقتصادية

تمتلك مصر موقعًا استراتيجيًا يجعلها طرفًا رئيسيًا في أي ترتيبات تتعلق بالبحر الأحمر وقناة السويس وغزة والسودان وليبيا، كما تتمتع بوزن سكاني وعسكري ومؤسسي يمنحها قدرة على المشاركة في صياغة الترتيبات الإقليمية، خصوصًا عندما تتقاطع القضايا الأمنية مع التجارة والملاحة والحدود.

لكن هذا الموقع يترافق مع ضغوط اقتصادية تحد من القدرة على تحمل أعباء جديدة. فقد تأثرت إيرادات قناة السويس باضطرابات الملاحة في البحر الأحمر، وارتفعت تكاليف الطاقة والواردات، بينما تتداخل الأزمات في السودان وليبيا ومياه النيل مع متطلبات الاستقرار الداخلي.

وتتأثر مصر كذلك بتحولات النظام الدولي عبر واردات الحبوب من روسيا وأوكرانيا، ومشروع الضبعة النووي، والعلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وتحولات العاملين في دول الخليج. وهذا يجعل استقرار الخليج والبحر الأحمر وأوروبا جزءًا من الحسابات الاقتصادية المصرية بصورة مباشرة.

وتبرز هنا أهمية تطوير شراكة مصرية-خليجية أكثر استدامة، تقوم على توزيع واضح للأدوار والمصالح. فقد توفر مصر قدرات سياسية وعسكرية وجغرافية ومؤسسية، بينما تمتلك دول الخليج موارد مالية واستثمارية يمكن توظيفها في مشروعات الربط والموانئ والمنطقة الاقتصادية لقناة السويس والتعاون البحري. لكن نجاح هذه الشراكة يحتاج إلى إصلاحات اقتصادية مصرية تعزز بيئة الاستثمار، وإلى تفاهات سياسية تقلل التنافس في ملفات مثل السودان وليبيا.

ويستدعي هذا التوجه تجاوز نموذج الدعم المالي قصير الأمد نحو مشروعات إنتاجية واستراتيجية تحقق عوائد متبادلة. كما ينبغي أن تتحدد مساهمة مصر الأمنية في البحر الأحمر وفق إمكاناتها الفعلية ومصالحها المباشرة، مع تجنب الانخراط في حرب برية مفتوحة في اليمن قد تزيد الضغوط الاقتصادية والعسكرية.

وتسمح هذه المقاربة بتعزيز دور مصر دون افتراض عودة نموذج القيادة العربية المنفردة. فالأمن الإقليمي المقبل يحتاج إلى توزيع أدوار يستند إلى القدرات والمصالح والقبول المتبادل، وإلى مؤسسات تضمن استمرار التعاون حتى عند اختلاف الأولويات السياسية.



## الأردن: حماية الأمن الوطني وتحويل الموقع الجغرافي إلى قيمة استراتيجية

تتداخل في الحسابات الأمنية الأردنية عدة ملفات إقليمية، أبرزها مستقبل الضفة الغربية والقدس، والحدود مع سوريا والعراق، وأمن الطاقة والتجارة، واستقرار الخليج والبحر الأحمر. وتزداد حساسية هذه الملفات مع استمرار التغيرات الميدانية والسياسية في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع احتمالات انتقال الصدمات الاقتصادية والأمنية عبر الحدود والممرات.

وتتمثل الأولوية الأولى في التعامل مع القضية الفلسطينية بوصفها عاملاً مباشراً في الأمن الوطني، خصوصاً ما يتعلق بالتهجير والتغيرات الديموغرافية والجغرافية في الضفة الغربية، واستمرار المؤسسات الفلسطينية وقدرتها على أداء وظائفها. وتتطلب هذه الأولوية تنسيقاً سياسياً ودبلوماسياً مستمراً مع الأطراف العربية والدولية، مع المحافظة على وضوح المواقف المتعلقة بالحدود والحقوق والمؤسسات.

أما الأولوية الثانية، فتتعلق بتطوير القدرة على التعامل مع اضطرابات الممرات والطاقة. فالأردن يعتمد على التجارة والواردات والنقل الإقليمي، ويتأثر بتغير تكاليف الوقود والشحن والتأمين. ولذلك يكتسب ميناء العقبة وشبكات الربط البري مع السعودية والعراق وسوريا أهمية إضافية في توفير بدائل تشغيلية وتنويع مسارات الإمداد.

ويمكن للموقع الجغرافي الأردني أن يتحول إلى مصدر نفوذ اقتصادي واستراتيجي أكبر عندما يقترن بتطوير خدمات التخزين وإعادة التصدير والصناعات المرتبطة بالنقل والأنظمة الجمركية والرقمية. ويحتاج هذا التحول إلى استثمارات واتفاقيات تشغيلية وإجراءات تخفض زمن العبور وتزيد القدرة على المحافظة على حركة التجارة أثناء الأزمات.

وتتعلق الأولوية الثالثة بسلامة المجال الجوي والبنية التحتية الحيوية والقدرة على الاستجابة للطوارئ، خصوصاً عندما تتسع المواجهات الصاروخية والمسيرات في المنطقة. ويصبح التعاون الإقليمي في الإنذار المبكر وتبادل المعلومات والتخطيط للطوارئ عاملاً مهماً في تخفيض الانكشاف.

وتعكس الحالة الأردنية أهمية الجمع بين الدبلوماسية الوقائية والقدرة التشغيلية الداخلية. فالدولة التي تمتلك موقعاً جغرافياً حساساً تستطيع تعزيز هامشها التفاوضي عبر المحافظة على انتظام الخدمات والممرات، والمشاركة في ترتيبات الأمن الإقليمي، وبناء شراكات اقتصادية تجعل استقرارها مصلحة متبادلة للأطراف المحيطة بها.

## الممرات الاقتصادية والقدرة على المحافظة على الوظائف الحيوية

تزايدت أهمية الممرات البحرية والبرية بوصفها أدوات للأمن والنفوذ. فقد أصبحت قدرة الدولة على المحافظة على تدفقات الطاقة والتجارة والسلع الأساسية مصدراً من مصادر قوتها التفاوضية، خصوصاً عندما تمتلك مسارات بديلة واحتياطيات استراتيجية وبنية تشغيلية مرنة.

لكن قيمة هذه البدائل تعتمد على تصميمها وقدرتها الفعلية. فالممر الذي يعتمد على نقطة عبور واحدة أو منشأة يصعب إصلاحها قد ينقل الخطر من موقع إلى آخر، بينما تمنح الشبكات متعددة المسارات الدول هامشاً أوسع من المناورة أثناء الأزمات.

وتزداد أهمية هذا التوجه في مشروعات الأنابيب والموانئ والسكك الحديدية والربط الكهربائي والطرق البرية بين الخليج ومصر والأردن والعراق وسوريا والمشرق. ويحتاج تقييم هذه المشروعات إلى حسابات تتعلق بالطاقة التشغيلية والكلفة والمخاطر البيئية والأمنية والتمويل والوقت اللازم لإعادة توجيه الشحنات عند تعطل أحد المسارات.

كما ينبغي توسيع مفهوم حماية الممرات ليشمل الأنظمة الرقمية والمدفوعات والاتصالات وسلاسل التبريد والتخزين والمخزون الغذائي والدوائي. فقد ينتقل أثر تعطل ميناء إلى أسواق بعيدة عبر العقود والتأمين والتمويل قبل أن يظهر في إحصاءات التجارة التقليدية.



## الخلاصة الاستراتيجية: الخيارات العربية

تتمثل الأولوية الأولى في تطوير قدرة مشتركة على حماية المرافق الحيوية والإنذار المبكر وتبادل المعلومات، مع المحافظة على خصوصية البيانات الأمنية والسيادية لكل دولة. ويشمل ذلك المطارات والموانئ ومحطات التحلية والطاقة وشبكات الكهرباء والاتصالات والمنشآت الصحية.

وترتبط الأولوية الثانية ببناء حد أدنى من القواعد العربية المشتركة بشأن أمن الملاحة وعدم استهداف المدنيين والمنشآت، والمشاركة في أي ترتيبات تفاوضية تتعلق بهرمز وإيران واليمن والبحر الأحمر. ويمكن تطوير هذه القواعد بصورة تدريجية عبر اتفاقات تشغيلية محددة قبل الانتقال إلى أطر إقليمية أوسع.

أما الأولوية الثالثة، فتتمثل في المحافظة على القضية الفلسطينية ضمن أي تصور للأمن الإقليمي، وربط المشاركة العربية في الإعمار والترتيبات الأمنية بأفق سياسي قابل للتحقق يحمي الأرض والمؤسسات والحقوق. وينبغي أن تبقى المساعدات الإنسانية اللازمة لحماية المدنيين مستقلة عن الخلافات السياسية.

وتتعلق الأولوية الرابعة بتعزيز مرونة الاقتصاد العربي في مواجهة الصدمات المتزامنة، من خلال تنويع مسارات الطاقة والتجارة، وتطوير الاحتياطات الاستراتيجية، وتحسين التنسيق بين البنوك المركزية والمؤسسات المالية وسلطات الموانئ وشركات النقل والتأمين.

أما الأولوية الخامسة، فترتبط بدعم المؤسسات الوطنية في الدول الهشة، مع التركيز على الأمن والخدمات والحوكمة وإعادة الإعمار ومكافحة الفساد وتعزيز التماسك الاجتماعي. ويحتاج هذا المسار إلى برامج طويلة الأمد ترتبط بمؤشرات قابلة للقياس، بدل الاكتفاء بالمساعدات قصيرة الأجل.

تكشف المقارنة أن إعادة تشكيل الأمن الإقليمي تتصل بمن يملك القدرة على تحويل القوة والموارد إلى التزامات مستمرة. يظل التفوق العسكري مؤثراً، لكن أثره السياسي تحده قدرة الخصوم على التعطيل، ومثانة المؤسسات، واستعداد المجتمعات لتحمل الترتيبات المفروضة عليها. كما يبقى الحضور الأمريكي مركزياً في قراءات متعددة، بينما تتسع الأسئلة حول شروطه وكلفته وحدود الاعتماد عليه.

تحدد الفرصة العربية في تحويل موارد متفرقة إلى قدرة مشتركة على الفعل: مصالح معلنة، وشراكات محددة، والتزامات قابلة للقياس، ومؤسسات تستطيع الاستمرار تحت الضغط. وتحتل فلسطين وبناء الدولة وحماية الممرات موقفاً متصلاً في هذا المسعى، لأن الاستقرار الذي يتجاهل الحقوق أو يعجز عن تشغيل الخدمات أو يترك القرار المحلي قابلاً للاختطاف يظل معرضاً لعودة الصراع. ويستند التقرير في هذه الخلاصة إلى المقارنة بين المداخلات، مع بقاء الاختلافات في التفسير والترجيح جزءاً أساسياً من النتيجة.



## المصادر

1. Schelling, Thomas C. (1966). *Arms and Influence*. Yale University Press.  
<https://doi.org/10.2307/j.ctt5vm52s>
2. Buzan, Barry, & Ole Wæver. (2003). *Regions and Powers: The Structure of International Security*. Cambridge University Press, Chapter 3.  
<https://doi.org/10.1017/CBO9780511491252.007>
3. Farrell, Henry, & Abraham L. Newman. (2019). "Weaponized Interdependence: How Global Economic Networks Shape State Coercion." *International Security*, 44(1), 42–79.  
[https://doi.org/10.1162/isec\\_a\\_00351](https://doi.org/10.1162/isec_a_00351)
4. NATO. (2026, September 15). *2026 Resilience Baseline Requirements*.  
<https://www.nato.int/en/about-us/official-texts-and-resources/official-texts/2026/09/15/2026-resilience-baseline-requirements>
5. European Commission & High Representative. (2025, March 19). *Joint White Paper for European Defence Readiness 2030*. JOIN(2025) 120 final.  
<https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/ALL/?uri=celex:52025JC0120>
6. Reuters. (2026, October 15). "Iran's Precision Strikes Picked Apart Gulf Infrastructure, Blunting US War Plans."  
<https://www.reuters.com/investigations/irans-precision-strikes-picked-apart-gulf-infrastructure-blunting-us-war-plans-2026-10-15/>
7. Reuters. (2026, October 14). "Iran Shifting Tactics to Step Up Attacks on Shipping Before US Vote, Officials Say."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-shifting-tactics-step-up-attacks-shipping-before-us-vote-officials-say-2026-10-14/>
8. Reuters. (2026, August 7). "Saudi Arabia, Turkey, Pakistan Pledge Mutual Defence as Middle East Turmoil Escalates."  
<https://www.reuters.com/world/asia-pacific/saudi-arabia-turkey-pakistan-sign-joint-defence-deal-amid-regional-turmoil-2026-08-07/>
9. Reuters. (2026, October 12). "Turkey to Send Mecca Agreement to Parliament Soon, Erdogan Says."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/turkey-send-mecca-agreement-parliament-soon-erdogan-says-2026-10-12/>
10. United Nations Security Council. (2025). *Resolution 2790 (2025): UNIFIL Mandate and Withdrawal*.  
<https://unifil.unmissions.org/en/news/security-council-extends-unifils-mandate-resolution-2790-2025>



11. United Nations General Assembly. (2025, September 12). *Endorsement of the New York Declaration on the Question of Palestine*.  
<https://www.un.org/unispal/document/ga-meeting-coverage-12sep25/>
12. Reuters. (2026, October 10). "Abbas Postpones Palestinian Elections, Sets Presidential Poll for September 2027."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/abbas-postpones-palestinian-elections-sets-presidential-poll-september-2027-2026-10-10/>
13. Central Elections Committee of Israel. (2026). *Elections for the 26th Knesset: Timetable (27 October 2026)*.  
<https://www.gov.il/ar/pages/time--table-26>
14. Reuters. (2026, October 14). "Houthis Bring the War to Riyadh."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/houthis-bring-war-riyadh-2026-10-14/>
15. International Energy Agency. (2026, October 14). *Oil Market Report — October 2026*.  
<https://www.iea.org/reports/oil-market-report-october-2026>
16. International Monetary Fund. (2026, October 1). *Remarks to GCC Finance Ministers and Central Bank Governors*.  
<https://www.imf.org/en/news/articles/2026/10/01/sp10012026-managing-director-remarks-meeting-gulf-cooperation-council>
17. Reuters. (2026, October 14). "Failure to Activate Hormuz Fertilizer Plan Could Trigger Food Crisis."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/failure-activate-hormuz-fertilizer-plan-could-trigger-food-crisis-un-official-2026-10-14/>
18. Reuters. (2026, October 15). "Ukraine Resumes Strikes on Russian Refineries."  
<https://www.reuters.com/world/zelenskiy-says-ukraine-will-resume-strikes-russian-refineries-ft-reports-2026-10-15/>
19. Reuters. (2026, October 14). "Diesel Deal Opens Way for More Russia–US Cooperation."  
<https://www.reuters.com/business/diesel-deal-opens-way-more-russia-us-cooperation-kremlin-envoy-says-2026-10-14/>
20. RAND Corporation. (2024). *Planning for the Aftermath: Assessing Options for U.S. Strategy toward Russia after the Ukraine War*.  
[https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research\\_reports/RRA2500/RRA2510-2/RAND\\_RRA2510-2.pdf](https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA2500/RRA2510-2/RAND_RRA2510-2.pdf)
21. Chatham House. (2026, May 28). "How a Russia–Ukraine Ceasefire Could Imperil Ukrainian and European Security."



<https://www.chathamhouse.org/2026/05/how-russia-ukraine-ceasefire-could-imperil-ukrainian-and-european-security>

22. Chatham House. (2026, September 30). "Escaping the Hormuz Trap: What Should an Agreement to Reopen the Strait Look Like?"  
<https://www.chathamhouse.org/2026/09/escaping-hormuz-trap-what-should-agreement-reopen-strait-look>
23. World Bank. (2026, August 21). "Renewed Conflict Derails Lebanon's Fragile Economic Recovery."  
<https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2026/08/21/renewed-conflict-derails-lebanon-s-fragile-economic-recovery>
24. Reuters. (2026, October 14). "UN Peacekeeping Chief Says Talks on Future of Lebanon Mission Must Begin Soon."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/un-peacekeeping-chief-says-talks-future-lebanon-mission-must-begin-soon-2026-10-14/>
25. Reuters. (2026, October 7). "Turkey Sending Technical, Defensive Support to Saudi Arabia."  
<https://www.reuters.com/world/asia-pacific/turkey-sending-technical-defensive-support-saudi-arabia-help-fight-houthis-2026-10-07/>
26. Reuters. (2026, October 8). "Pakistan's Military Takes on Gulf Role."  
<https://www.reuters.com/world/asia-pacific/munirs-military-takes-gulf-role-pakistans-parliament-is-not-involved-2026-10-08/>
27. United Nations Security Council. (2026, September 28). *Quarterly Discussion on Resolution 2334 and the E1 Settlement Plan*.  
<https://www.un.org/unispal/document/relentless-expansion-of-israeli-settlements-threatens-two-state-solution-senior-un-official-warns-security-council-citing-e1-plan/>
28. Al Jazeera Centre for Studies. (2026, September 15). "Expansion and Exposure: The Paradox of Houthi Control of Bab al-Mandeb."  
<https://studies.aljazeera.net/en/policy-briefs/expansion-and-exposure-paradox-houthi-control-bab-al-mandeb>
29. Reuters. (2026, September 30). "Iran Receives US Feedback on Seven-Day Trust-Building Plan."  
<https://www.reuters.com/world/middle-east/iran-receives-us-feedback-seven-day-trust-building-plan-2026-09-30/>
30. International Atomic Energy Agency (IAEA). (n.d.). *Monitoring and Verification in Iran: Thematic Portal for Safeguards Documents and Statements*. Accessed October 2026.  
<https://www.iaea.org/topics/monitoring-and-verification-in-iran>



31. Messmer, Marion. (2026, May 13). *Avoiding a New Nuclear Arms Race: How Policymakers and Experts Can Revitalize Arms Control for a New Era*. Chatham House, Research Paper.  
<https://doi.org/10.55317/9781784136741>
32. Jones, Marie, & Fabian Villalobos. (2026, May 7). *How to Forecast China's Lithography Leap: A Comparative Analysis of the Delphi Method and Crowdsourced Forecasting*. RAND Corporation, RR-A4482-1.  
<https://doi.org/10.7249/RRA4482-1>
33. Yemen Monitor. (2026, October 10). "Bab al-Mandab Strait and Mayyun Island Declared Under Control Amid Ongoing Military Operations Against Houthis."  
<https://www.yemenmonitor.com/en/Details/ArtMID/908/ArticleID/184341>
34. Yemen Press Agency. (2026, October 10). "Sanaa Forces Repel Two Saudi-Backed Advances, Reveal Surprise Naval Landing." Statement reporting the Sanaa-based forces' position.  
<https://en.ypagency.net/407847>
35. Institute for the Study of War / Critical Threats Project. (2026, October 9). "Iran Update, October 9, 2026."  
<https://www.criticalthreats.org/analysis/iran-update-october-9-2026>